مجلــة

جامعة

الملك خالد

للعلوم الإنسانية

دورية علمية نصف سنوية ، محكمة

المجلد ٧، العـدد ٢

ربيع الثاني ١٤٤٢ هـ ديسمبر ٢٠٢٠م

مجلة جامعة الملك خالد

للعلوم الإنسانية

المـجـلد السابع ـ العدد الثاني ربيـع الثاني١٤٤٢ هـ ديـسمبر ٢٠٢٠

مجلة علمية، نصف سنوية، مُحكمة

المشـرف العام

أ.د. فالح بن رجاء الله السلمي

مدير جامعة الملك خالد

نائب المشرف العام

أ.د. سعد عبد الرحمن العمري

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحوث

رئيس التحريـر

أ.د. عبدالعزيز إبراهيم يوسف فقيه

مديـــــر التحريـر

د. إسماعيل خليل الرفاعي

المراسلات:

توجه جميع المراسلات إلى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

الرمزالبريدي: ٦١٤١٣ صندوق البريد ٩١٠٠، المملكة العربية السعودية

البريد الإلكتروني: humanities@kku.edu.sa

إخلاء مسؤوليـة

المواد العلمية المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها ولا تنسب إلى الرعاة أو الناشر أو المحرر أو هيئة تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية.

رقم إيداع ١٤٣٥/٣٠٧٦ بتاريخ ١٤٣٥/٣/١٢هـ
الرقم الدولي المعياري (ردمد) ٦٧٢٧-١٦٥٨

أعضاء هيئة التحرير

م	الاسم	الصفة
١	أ.د. عبد العزيز إبراهيم يوسف فقيه	رئيس التحرير
٢	أ.د. يحيي عبد الله الشريف	عضو هيئة التحرير
٣	أ.د. مربع بن سعد آل هباش	عضو هيئة التحرير
٤	أ.د. عوض بن عبد الله القرني	عضو هيئة التحرير
٥	أ.د. أحمد بن يحي آل فايع	عضو هيئة التحرير
٦	أ.د. عبد اللطيف بن إبراهيم الحديثي	عضو هيئة التحرير
٧	أ.د. حسين بن محمد آل عبيد	عضو هيئة التحرير
٨	د. سلطانة بنت محمد الشهراني	عضو هيئة التحرير
٩	د. إسماعيل خليل الرفاعي	عضو هيئة التحرير ومدير التحرير
١٠	أ. تركي بن علي آل حميد	سكرتير المجلة

أعضاء الهيئة الاستشارية

م	الاسم	الجهة
١	أ. د. إبراهيم الجبري	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
٢	أ. د. أحمد عبد العزيز الحليبي	جامعة الملك فيصل
٣	أ. د. أمين بلمكي	جامعة بكر بلقايد
٤	أ. د. حسام بن عبدالمحسن العنقري	جامعة الملك سعود
٥	أ. د. خوزيه راباسا	جامعة هارفارد
٦	أ. د. دوج آرنولد	جامعة إسيكس
٧	أ. د. سعد البازعي	جامعة الملك سعود
٨	د. محمد أمين مخيمر	جامعة بني سويف
٩	أ. د. صالح بن سعيد الزهراني	جامعة أم القرى
١٠	أ. د. صالح زياد الغامدي	جامعة الملك سعود
١١	أ. د. صالح معيض	جامعة الملك سعود
١٢	أ. د. فواز عبد الحق	جامعة اليرموك
١٣	أ. د. محمد عباس	جامعة الملك خالد
١٤	أ. د. محمد مرسي الحارثي	جامعة أم القرى
١٥	أ. د. منى بيكر	جامعة مانشستر
١٦	أ. د. جلن استكويل	جامعة ويسيدا اليابان

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية دورية علمية متخصصة في العلوم الإنسانية، محكمة في آلية قبول البحوث القابلة للنشر بها، وتهدف إلى نشر الإنتاج العلمي للباحثين في تخصصات العلوم الإنسانية، وتعنى بالبحوث الأصيلة التي لم يسبق نشرها باللغتين العربية والإنجليزية والتي تتسم بالمصداقية وإتباع المنهجية العلمية السليمة.

أهداف المجلة

١. الإسهام في إبراز دور الحضارة الإسلامية في إثراء العلوم الإنسانية.
٢. نشر البحوث العلمية المحكمة في مجال العلوم الإنسانية بفروعها المختلفة.
٣. الإضافة إلى مركوم المعرفة في الدراسات الإنسانية.
٤. إبراز جهود الباحثين في الدراسات والبحوث العلمية ذات الصلة بموضوعات الإنسانيات.

شروط النشر

١. يجب أن يتصف البحث بالأصالة والابتكار والجدة واتباع المنهجية العلمية الملائمة وصحة اللغة وسلامة الأسلوب.
٢. أن لا يكون قد سبق نشره أو قدم للنشر في مكان آخر، ويتعد الباحث كتابةً أن لا يكون البحث قد سبق نشره أو قد قدم للنشر مزامنة مع تقديمه للنشر في مجلتنا إلى مجلة أخرى حتى يتم اتخاذ القرار المناسب في هذا الشأن.
٣. ألا يكون البحث جزءاً من كتاب منشور أو مستلاً من رسالة علمية.
٤. أن لا يزيد عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة.
٥. تخضع جميع البحوث المقدمة للنشر في المجلة للتحكيم بعد اجتيازها مرحلة الجرد الداخلي.
٦. لا يجوز نشر البحث أو أجزاء منه في مكان آخر بعد إقرار نشره في مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية إلا بعد الحصول على إذن كتابي بذلك من رئيس التحرير.
٧. موافقة المؤلف على نقل حقوق النشر كافة إلى المجلة، وإذا رغبت المجلة في إعادة نشر البحث فإن عليها أن تحصل على موافقة مكتوبة من صاحبه.
٨. يمنح المؤلف نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه، وجميع أصول البحث التي تصل إلى المجلة لا تردّ سواء نشرت أم لم تنشر.

متطلبات النشر وتعليماته

١. تصنف المواد التي تقبلها المجلة للنشر وفق ما يأتي:

البحث أو الدراسة: من عمل المؤلف في مجال تخصصه، ويجب أن يكون أصيلاً، وأن يضيف جديداً للمعرفة.

المقالة: وتتناول العرض النقدي والتحليلي للبحوث والكتب ونحوها التي سبق نشرها في ميدان معين من ميادين الدراسات الإنسانية.

منبر الرأي: رسائل القراء إلى المحرر والردود والملحوظات التي ترد إلى المجلة.

٢. بالنسبة للبحوث والدراسات، تنشر المجلة البحوث الآتية فقط:

أولا: البحوث الميدانية (الامبريقية): يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومبرراته ومدى الحاجة إليه، ثم يحدد مشكلة البحث، ثم يعرض طريقة البحث وأدواته، وكيفية تحليل بياناته، ثم يعرض نتائج البحث ومناقشتها والتوصيات المنبثقة عنها، وأخيراً يثبت قائمة المراجع.

ثانياً: البحوث النوعية التحليلية: يورد الباحث مقدمة يمهد فيها لمشكلة البحث وأسئلته مبيناً فيها أهميته وقيمته في الإضفاء إلى العلوم والمعارف وإغنائها بالجديد، ثم يقسم العرض بعد ذلك إلى أقسام متسلسلة ومترابطة على درجة من الاستقلال فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة مستقلة ضمن إطار الموضوع الكلي ترتبط بما سبقها وتمهد لما يليها، ثم يختم الموضوع بخلاصة شاملة وتوجيهات، وأخيرا يثبت قائمة بالمراجع.

٣. أن يحتوي البحث على: عنوان البحث باللغتين العربية والانجليزية وملخص باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة واحدة بحدود (١٥٠) كلمة لكل ملخص، وأن يتضمن البحث كلمات دالة على التخصص الدقيق للبحث باللغتين وسيرة ذاتية مختصرة للباحث أو الباحثين.

٤. تقدم البحوث مطبوعة بخط (Simplified Arabic) حجم (١٤) للنصوص في المتن، ويكتب البحث على وجه واحد، مع ترك مسافة ١.٥ بين السطور.

٥. إن سياسة المجلة تستوجب (بقدر الإمكان) أن يتكون البحث من الأجزاء التالية (للبحوث الامبريقية - الميدانية): مقدمة الدراسة، مشكلة الدراسة، وأهدافها وأسئلتها/ أو فرضياتها، أهمية الدراسة، محددات الدراسة، التعريفات بالمصطلحات، إجراءات الدراسة، وتتضمن: المجتمع والعينة، أداة الدراسة، صدق وثبات الأداة، المنهج المتبع في الدراسة، ثم عرض النتائج، ومناقشتها، وأخيراً الاستنتاجات والتوصيات.

٦. يراعى في أسلوب توثيق المراجع داخل النص وفق نظام جمعية علم النفس الأمريكية (APA).

معلومات الاتصـــال

ينبغي توجيه جميع المراسلات إلى رئيس تحرير مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية على العنوان التالي:

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية

الرمز البريدي ٦١٤١٣

صندوق البريد ٩١٠٠

البريد الإلكتروني: humanities@kku.edu.sa

المحتويات

مقدمة التحرير ١٠

أسماء النبات في ديوان امرئ القيس - دراسة لغوية ومعجمية

د. ياسر الدَّرويش ١٣

التوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة- دراسة مقارنة

د. منصور بن عبدالرحمن الحيدري ٥١

الدور القانوني للأمن السيبراني في مكافحة الجريمة

د. هدى بنت أحمد البراك ٨٣

الرحلة عبر مصر في يوميات الرحالة البلجيكي أنسيلم أدورنو (١٤٧٠م) والألماني أرنولد فون هارف (١٤٩٧م) - دراسة مقارنة في ضوء الرحلات الأوروبية خلال نصف القرن الأخير من العصر المملوكي

د. عبدالعزيز عبدالله محمد أبوداهش ١١٣

اللسانيات القضائية وتدريس تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

د. فهد مسعد اللهيبي ١٥١

المذاكراتُ في الدرسِ النحويِّ الأندلسيِّ من خلالِ شرحِ الجملِ لابنِ الفخّارِ

د. مهدي بن حسين مباركي ١٧٣

المقومات البيئية للتنمية العمرانية في محافظة أحد رفيدة بتطبيق نظم المعلومات الجغرافية

د. سلمى بنت عبدالله حسن الغرابي ٢١٥

جدلية الأنساق في رواية قنص لعواض العصيمي: دراسة نصوصية ثقافية

د. حمدان محسن الحارثي ٢٥١

حق تملك الأسهم والحصص للمستثمر الأجنبي في النظام السعودي

د. فارس بن محمد القرني ٢٨١

لام التعريف بين الدرس اللغوي ولهجات منطقة عَسِيْر: دراسة صوتية

د. فهد بن سعيد القحطاني ٣٠٩

مستوى الرضا عن خدمات الرعاية الصحية الأولية ومدى تأثير الخصائص الاقتصادية والاجتماعية والسكانية للمستخدمين عليه في مدينة أبها، المملكة العربية السعودية ٢٠٢٠

د. حمود مبارك أبوظهير ٣٤٣

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٧ العدد ٢
٢٠٢٠

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 7 , Issue 2, 2020
https://hj.kku.edu.sa

اللسانيات القضائية وتدريس تطبيقاتها في المملكة العربية السعودية

أ. د. فهد مسعد اللهيبي(*)

جامعة الملك عبد العزيز

الملخص

ازدهرت اللسانيات القضائية **Forensic Linguistics** في الدول المتقدمة مثل أمريكا وبريطانيا وكندا، وهذا الفرع من اللسانيات التطبيقية يعنى بتوظيف المعرفة اللغوية في الميادين القانونية المتنوعة مثل أساليب الاستجواب، وعرض الأدلة، وشهادات رجال الشرطة، وكل ما له علاقة بكشف الجرائم والتعرف على مرتكبيها. وتسعى هذه الدراسة إلى بيان أهمية تطبيقات هذا الحقل اللساني البيني الناشئ، وسبل الإفادة من تطبيقاته المتنوعة في إطار السعي الشامل إلى الإفادة من ازدهار اللسانيات واستثمار تطبيقاتها لتنمية اللغة العربية. وتنتهي الورقة إلى أن كل هذه التطورات في ميدان اللسانيات القضائية أثبتت أنه حان الوقت ليعمل المحققون واللغويون معا لتحقيق العدالة وأن المختصين في الفقه والقانون يرحبون به بعد أن ثبتت فوائده في الدول التي تبنته منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي.

الكلمات المفتاحية: **اللسانيات القضائية، الحقل اللساني، الفقه، القانون**

(*) أ. د. فهد مسعد اللهيبي، أستاذ اللسانيات العربية ، جامعة الملك عبدالعزيز، ماجستير جامعة ليدز، دكتوراه جامعة درم، أنجز عددا من البحوث في التراث اللغوي العربي واللسانيات الاجتماعية ولسانيات النص والتداوليات والترجمة والتعريب.

مجلة جامعة الملك خالد للعلوم الإنسانية
المجلد ٧ العدد ٢
٢٠٢٠

King Khalid University Journal of Humanities, Volume 7 , Issue 2, 2020
https://hj.kku.edu.sa

Forensic Linguistics: Teaching its Applications in Saudi Arabia

Prof. Fahad M. Alliheibi(*)
King Abdulaziz University

Abstract

Forensic Linguistics has flourished in advanced countries such as the USA, United Kingdom and Canada. This branch of applied Linguistics is concerned with the application of linguistic knowledge on various legal domains such as interrogation methods, presentation of evidence, police testimonies and anything related to crime detection and identification of the perpetrators. The purpose of this study is to illustrate the importance of the applications of this developed intra-linguistic field and the means through which we benefit of its various applications in the framework of a comprehensive attempt to benefit of the prospered linguistics and to make use of its application for the development of Arabic language. This research article concludes that all these developments in the domain of forensic linguistics prove that it is time for the interrogators and linguists to work together to achieve justice since the specialists in jurisprudence and law welcome this view especially after it has shown fruitful results in the countries that have adopted it since the eighties of the last century.

Keywords: Forensic Linguistics, Arabic, jurisprudence, law, applied linguistics, intra-linguistics

(*) Prof. Fahad M. Alliheibi. KAU, Saudid Arabia. MA Leeds University, UK. PhD Durham University, UK. Research interests: Arabic Linguistics, Pragmatics, Text Linguistics and Translation.

مقدمة

اللسانيات القضائية هي فرع من فروع اللسانيات التطبيقية الذي ازدهر في الغرب وتجدر متابعته(١). وهو حقل علمي بيني يقوم على دراسة المادة اللغوية والبيانات اللغوية المكتوبة والمنطوقة الموثقة التي تعد جزءًا من قضية معروضة على المحكمة، لاسيما تلك التي تعرض في سياق حدوث الجريمة أيا كانت طبيعتها، ومراحل البت فيها، بهدف تحديد هوية المتهم فردًا أو جماعة. وقد انحصر موضوع اللسانيات القضائية، في بداية الأمر، في الاستعانة بنظريات التحليل اللساني وتقنياته في معالجة المعطيات والبيانات اللغوية للكشف عن الحقيقة بتحديد هوية الجاني أو لضمان حقوق المتقاضين التي يكفلها لهم القانون. وكان هذا الحقل لا يخرج عن معالجة البيانات اللغوية ثم تطور ليشمل كل ما من شأنه الإفادة من تطبيقات علم اللسانيات في القضاء والقانون، وتوظيف المنهج اللساني الصارم في وصفه اللغة البشرية؛ فاللساني يفترض أن الكلمات والعبارات لا تخرج من فم قائلها بصورة عشوائية، والمحقق يفترض أن الرصاص لا يخرج ليصيب الضحية عشوائيًا(٢).

وتعنى اللسانيات القضائية بالإجابة عن سؤالين هما: ماذا يعني نص ما؟ وإلى من ينسب هذا النص؟ وتنطلق من أن لكل فرد بصمته الخاصة في النطق وتركيب الجمل والأسلوب وارتكاب الأخطاء اللغوية(٣)، وأن هذه البصمة لا يمكن أن تختفي في لغته سواء أكانت منطوقة أم مكتوبة. وغالبًا ما يقصد بالنص هنا تلك النصوص القضائية التي يتم فحصها وفقاً لأدلة تحليل الخطاب وأعراف الخطاب الذي ينتمي إليه ذلك النص في سياق تحليل الخطاب القضائي الذي يستعين فيه اللغويون بما توصل إليه زملاؤهم في مجالات لغوية أخرى مثل علم متون اللغة Corpus Linguistics والنمط اللغوي وعلم اللغة النفسي؛ حيث يقوم الباحثون بتحليل النص القضائي بطريقة أسلوبية إحصائية لتحديد خصائص الكلام ونسبته إلى مؤلفه واستكشاف الأساليب اللغوية المميزة لهوية المتكلم أو الكاتب؛ حيث يكون الباحثون هنا متأثرين بفكرة الانزياح اللغوي الذي يحدد البصمة اللغوية والبصمة الأسلوبية للناطق أو

---

(١) أتقدم بالشكر الجزيل لكل من قدم إلي يد المساعدة لإنجاز هذه الورقة العلمية. وأخص بالشكر جامعة الملك عبد العزيز التي منحتني تفرغًا علميًا للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٢٠١٩. وأشكر كذلك قسم الترجمة بجامعة ليستر البريطانية الذي استضافني طيلة عام أكاديمي كامل، ويمتد الشكر إلى زملائي وأخص منهم الأستاذ الدكتور مصطفى غلفان الذي راجع هذا البحث وشجعه واقترح إضافات قيمة تنم عن خبرته اللسانية، كما أشكر طلابي في الدارسات العليا الذين أبدوا اهتمامًا بالحقل.

(2) Leonard, R. *et. al* (2017) "Forensic Linguistics: Applying the Science of Linguistics to Issues of the Law", *Hofstra Law Review*: Vol. 45: Issue. 3: 881-897.

(3) Ghasemi, M. & Ariani *et al.* (2014) *Procedia - Social and Behavioral Sciences* 158 (2014) 222 – 225.

الكاتب لهذا النص موضوع التحليل[١].

ولتوضيح دور اللسانيات القضائية يمكن تشبيهها بميدان الطب الجنائي حيث يستعين القضاة ورجال القانون بالأطباء للوصول إلى أحكام عادلة، حتى تطور حقل علمي مهم أطلق عليه الطب الجنائي. وعلى هذا المنوال، يفيد قضاة المحاكم والمحققون القانونيون والجنائيون من اللسانيات وفروعها مثل: علم الأصوات، وعلم الدلالة، وتحليل الخطاب، ودلالة الألفاظ، وتقنيات الكتابة[٢].ويرى العصيمي أن مجالات اللسانيات القضائية أو ما يسمها اللسانيات الجنائية تتناول مجالات اللغة والقضاء، - واللغة والحقوق الفكرية، وعلاقات اللغة بالقانون والأمن السيبراني والجريمة والإرهاب والتشدد والتطرف الديني، كما يبحث هذا الفرع من اللسانيات في الجرائم اللغوية مثل السب والشتم والقذف والرشوة والتشهير والضغط اللغوي والحنث باليمين والتحرش والتهديد، وهي مجالات توظف منهجيات البحث اللغوي في الحياة القضائية[٣]. وقد يشار إلى ضرورة أن يدرس هذا الحقل العلمي اللغويون جميعهم؛ ولاسيما المشتغلون بالقانون والقضاء؛ فالقضاء لا يحقق العدل دون النظر في الدعاوى ودقتها اللغوية ومعانيها الكامنة التي يؤدى فهمها الصحيح إلى تجنب اللبس؛ واستلهامًا لقول الرسول الكريم صلى الله عليه سلم: "إِنَّمَا أَنَا بشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ؛ فأَقْضِي لَهُ بِنحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بحَقِّ أَخِيهِ فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ"[٤].

والمعروف أنه عندما يستمع عدد كبير من الناس إلى نصوص لغوية معينة فلن يكون لهم الفهم نفسه؛ فعندما يستمع المحققون واللغويون إلى تسجيلات غير واضحة؛ يبرز دور اللغوي المتمكن الذي يتعدى فهمه الأصوات المنطوقة إلى فهم سياقات المفردات والتراكيب ويتعداه إلى فهم ما وراء الكلمات وله خبرة كافية بلهجات المنطقة ولغة

(١) أولسون، جون. (٢٠٠٨) **علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**. ترجمة محمد ناصر الحقباني. مطبعة جامعة الملك سعود، الرياض. ص ٢٠.

(2) Ramezani, F. *et al.* (2016) *Pertanika Journal of Social Sciences & Huminites*. 24 (1): 375 – 384, Coulthard Malcom Alison Johnson and David Wright (2017), *Introduction to Forensic linguistics, Language in Evidence*, New York, Routledge. P. 30.

(٣) العصيمي، صالح. (٢٠٢٠). **اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها**. سلسلة دراسات ١٨. مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية. الرياض. ص ص ٤٢-٤٥.

(٤) البخاري (٦٩٦٧) ومسلم (١٧١٣). وانظر، عبد اللاه، عنتر. (٢٠١٩). **طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي: قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص**. المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مجلد ١، ع ٩: ص ص ١٣١٠.١٣٢٢. عمر، عبد المجيد. (٢٠٠٩). **علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته**. المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب. مجلد ٢٣، ع ٤٥. بالتريدج، برايان. (٢٠١٨). **تحليل الخطاب**. ترجمة عبد الرحمن الفهد. دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض. جيبونز، جون. (٢٠١٦). **اللغة والقانون: المرجع في اللغويات التطبيقية**. ترجمة ماجد الحمد وحسين العبيدات. دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض.

أصحاب الحِرف والجماعات اللغوية المتنوعة، واختلاف لغات الفئات العمرية، وخبرة واسعة بالخلفيات الثقافية وطريقة الأفراد في اختيار ألفاظهم.

يعطي المحللون في حقل اللسانيات القضائية أهمية كبيرة للمقاطع الصوتية، وحجم الكلمات، وتوظيف الأدوات؛ ففي مكالمات الطوارئ، على سبيل المثال، يستطيع اللغوي تحليل النصوص من خلال نغمة الصوت ونوعية المفردات والجمل، وأسلوب الإلحاح، وعلامات التردد، وتوظيف الجمل القصيرة والطويلة وطريقة تأليفها. ويعتمدون على الإحصاءات الدقيقة للكلمات والجمل ويؤكدون على أن لكل فرد طريقة متفردة في استخدام اللغة؛ فإذا تحدث أو كتب فإنه يضع بصمته الخاصة التي تدل على هويته ويمكن بناء بصمة لغوية لكل فرد من أفراد الجماعة اللغوية مبنية على حياته ونشاطاته اليومية. وقد يعتمد اللساني القضائي Forensic Linguist على النسخ المكتوبة بخط اليد فقد تحتوي وثيقة مكتوبة على إملاء مميز يشير إلى المعاني الغامضة التي يبحث عنها المحققون. أما الوثائق المرئية والمسموعة فقد تتضمن لهجة غريبة أو تكرارًا لافتًا أو ضحكًا أو بكاءً بطريقة متفردة.

وقد أثبتت أحداث متنوعة أن اللغوي يستطيع القيام بأدوار متعددة في التحقق من هوية قائل النص أو كاتبه[(١)]؛ مما أدى إلى ازدهار هذا الحقل العلمي الذي قد تطلق عليه مصطلحات أخرى غير مصطلح اللسانيات القضائية، منها، على سبيل المثال لا الحصر: لسانيات المحكمة، اللسانيات القانونية، اللسانيات الجنائية، لسانيات القضاة[(٢)].

وتأتي هذه الدراسة في إطار الوقوف على ماهية اللسانيات القضائية، وأهميتها، ودورها في الحياة العامة والحياة القضائية والقانونية، وعلاقتها باللسانيات العامة والتطبيقية. وبناء عليه؛ يمكن صوغ مشكلة البحث فيما يأتي:

- ما تطبيقات هذا الحقل اللساني البيني الناشئ؟ وما سبل الإفادة من تطبيقاته المتنوعة في إطار السعي الشامل إلى الإفادة من ازدهار اللسانيات واستثمار تطبيقاتها لتنمية علوم اللغة العربية؟

وينبثق من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما وضع اللسانيات القضائية بين التنظير والتطبيق؟

(1) Butter, R. (2009). The forensic linguist's professional credentials. *International Journal of Speech, Language and the Law.* vol. 16.2: 237-252.

(2) Ramezani, F. *et al.* (2016) *Pertanika Journal of Social Sciences & Huminites.* 24 (1): 375 – 384.

- ما مكانة اللسانيات القضائية؟ وما مدى تداخلها واستقلاليتها واستفادتها من علوم اللغة الأخرى؟
- ما الذي أدى إلى نشأة اللسانيات القضائية؟ وماهي تطبيقاتها ومجالاتها؟
- كيف بدأت اللسانيات القضائية في العالم العربي؟ وما تأثيرها في علوم اللغة واللسانيات العربية؟

وتهدف الدراسة إلى بيان أهمية اللسانيات القضائية وأسباب نشأتها على مستوى العالم وتقف على أبرز تطبيقاتها وآليات تفعيلها ومدى قبولها في المملكة العربية السعودية.

واتبع الباحث المنهج التاريخي التحليلي بالتعرف على المسببات التي ترتبط بالأحداث انطلاقًا من تحديد الواقع وجمع الحقائق ومراجعة الأدبيات ذات الصلة وتحليلها.

اللسانيات بين التنظير والتطبيق

جرت العادة في، الثقافة اللغوية العربية، الحديثة أن يُنظر إلى اللسانيات على أنها لا تتجاوز حدود المستوى النظري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار ضمن اهتماماته معالجة قضايا وظواهر لغوية ملموسة ومرتبطة بالواقع، من شأنها أن تجعل من اللسانيات علمًا نافعًا وتقدم الدليل الملموس على نجاعة مناهجها، وتجني بها ثمار فرضياتها وتصوراتها التي طالما قيل عنها بأنها أحدثت تحولات معرفية مذهلة سواء في دراسة اللغة ذاتها أو خدمة الدراسات الأخرى التي تكون فيها اللغة وسيلة مؤثرة. ويستند كثير من القائلين بهذا الرأي إلى تسمية اللسانيات نفسها حيث ترد إلى جانبها في الأغلب الأعم صفة "العامة" فيقال اللسانيات العامة General Linguistics لاسيما في الثقافة الفرنسية التي عبرت لغتها عن مضامين اللسانيات التي جاء بها دي سوسير (١٨٥٧-١٩١٣م) في دروسه التي يجمعها كتابه الشهير (دروس في اللسانيات العامة) الذي نشر بعد وفاته سنة ١٩١٦م[١]. وقد يقال كذلك النظرية اللسانية Linguistic Theory كما هو شائع في نظرية النحو التوليدي التحويلي التي وضعها تشومسكي وطورها على مدى سبعة عقود. فاللسانيات دراسة لا تخص لغة بعينها وإنما تنظر إلى المبادئ والقوانين والآليات العامة التي تحكم استعمال اللغات الطبيعية[٢]. ولهذا لا ننكر وجود طبيعة نظرية لعلم اللسانيات من حيث المبدأ؛ لكن تطورت كثير من التوجهات، ومنها عودة اللسانيات القوية إلى العناية المتنامية بالجوانب التطبيقية؛ إذ "بينما كان علم اللغة في الماضي محصورًا في

(1) Hornsby David (2014), *Linguistics. A complete introduction,* London, John Murray Learning. Hachette UK Compagny. P. 46.

(2) Fasold, Ralph and Jeffrey Connor-Linton (eds) 2006. *An Introduction to Language and Linguistics.* Cambridge: University Press. Pp 1-3.

برجه العاجي في الأوساط العلمية، نجده الآن أقل اهتمامًا بالنظرية المجردة وأكثر اهتمامًا بتطبيق المعرفة على القضايا اليومية. ومن المجالات العلمية التي استفادت بشكل كبير من هذا المدخل هو التداخل بين اللغة والجريمة"[(١)].

إن القول بحصر اللسانيات في جانبها التنظيري عند العرب يتمثل في عدم مسايرة الدرس اللساني العربي الحديث لمنجزات اللسانيات في بعدها التطبيقي والإجرائي. فقد حققت اللسانيات في علاقاتها المتنوعة مع الحقول العلمية الأخرى من النتائج العملية التي يجب أن يأخذها في الاعتبار كل مهتم بدراسة اللغة، وعلاقاتها المختلفة بدراسة الفرد اجتماعيًا ونفسيًا، وفي مجال تعليم اللغة لأهلها ولغيرهم، ودراسة النصوص الفنية والعادية، وفي حقل الترجمة العادية والترجمة الآلية وغيرها، مما يطول ذكره ضمن ما هو سائد عمليًا منذ عقود ليست بالقليلة في عددٍ من المجالات التي نلمس فيها نتائج ازدهار اللسانيات، بما فيها مجالات طبية مثل معالجة الاختلالات الصوتية من حبسة صوتيةAphasia، وتلعثم، وبعض ومختلف الاضطرابات الذهنية المرتبطة بالقراءة Dyslexia، والكتابة لدى الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، ولاسيما المصابين منهم بمرض التوحد Autism. ولا نبالغ إذا قلنا: إن منجزات اللسانيات التطبيقية تفوقت خلال الخمسة العقود الماضية على اللسانيات النظرية خاصةً في أمريكا وأستراليا وأوروبا وأصبحت تملك رصيدًا هائلاً من الآليات والمناهج التي استفادت من الأبعاد النظرية للسانيات في عدد من الحقول البينية التي سبقت الإشارة إليها.

وكثير من منجزات اللسانيات، في بعدها التطبيقي، لم تنقل إلى الثقافة العربية، ولم يستفد منها المجتمع العربي؛ بل إن طائفة كبيرة من المهتمين باللسانيات في الوطن العربي ما زالوا يتداولون تصورًا عن اللسانيات الحديثة يبدو ضبابيًا، لا يقوم على تطبيق مبادئها القائمة على التجربة، وحسن الاستدلال، وتوظيف علاقتها البينية مع الحقول الأخرى، بل نكاد نجزم أن عددًا هائلاً من المهتمين العرب باللسانيات - سواء كانوا معها أو ضدها - لا تختلف تصوراتهم اللسانية عن تصوراتهم التراثية؛ فلا غرابة إن لم يتمكن عددٌ منهم من رسم معالم الطريق الذي استطاعت اللسانيات الحديثة فتحها أمام الباحثين والدارسين في شتى أنحاء العالم ممن لهم علاقة قريبة أو بعيدة باللغة البشرية من خلال النتائج التجريبية الناجحة في عدد من الحقول والمجالات الاجتماعية والنفسية والطبية والتشريعية والقانونية التي ما فتئت تتكاثر وتتزايد سنةً بعد أخرى بفضل اللسانيات بمختلف تفرعاتها، على نحو ما سيبينه هذا البحث عن

(١) أولسون، جون. (٢٠٠٨). **علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، الرياض، جامعة الملك سعود، ص ١.

أحدث الحقول التي رأت النور مستندةً إلى منجزات اللسانيات ونقصد بذلك اللسانيات القضائية.

اللسانيات بين الاستقلالية والتداخل

عرفت اللسانيات تطورات نظرية ومنهجية مذهلة جعلتها تحتل منذ منتصف القرن العشرين ريادة العلوم الاجتماعية والإنسانية. ولئن كانت اللسانيات هي الدراسة العلمية للغة البشرية عامة والمعالجة الدقيقة لبنيات الألسن الطبيعية، فإنها ما فتئت تقتحم بكل نجاح عددًا من الحقول العلمية المتصلة بها، سواء تلك التي تحضر فيها تجليات اللغة متفاعلةً مع الظواهر الاجتماعية والنفسية والثقافية، أو تلك المجالات التي تسعى جادة إلى الاستعانة بالنموذج اللساني بوصفه منهجًا(١).

وقد تطورت العلاقة بين الحقول العلمية في العقود الأخيرة من القرن العشرين تطورًا مذهلاً؛ فاستفادت مختلف العلوم من مناهج اللسانيات وفرضياتها، واستعانت اللسانيات ببعض العلوم البحتة كالرياضيات، وعلم الأحياء، والطب، وعلم الأعصاب، حتى سعى الدارسون في مختلف العلوم، لاسيما تلك التي تعالج موضوعًا مشتركًا كما هي الحال بشأن دراسة اللغة إلى ابتكار نوع من التكامل المنهجي بين حقولهم العلمية، بغية الوصول إلى نتائج شاملة وأكثر صدقًا. ولم يعد للتقسيم القديم للحقول العلمية ما يبرره في ضوء المسوغات التي أبانت عنها فلسفة العلوم ومناهجها وهي تؤكد على أهمية تكامل الحقول العلمية (٢).

إن تكامل العلوم ضرورة تفرضها طبيعة البحث العلمي المعاصر عن الظواهر الكونية؛ فقد تبين، في مختلف العلوم، أن المعالجة المتخصصة للظواهر الاجتماعية والإنسانية على وفق منظور علم واحد لم تعد تجدي في الكشف عن حقيقة المادة المدروسة في أبعادها المختلفة والمتنوعة باعتبار أن العلم الواحد، مهما كانت دقته لن يستطيع الإجابة عن كل التساؤلات المشروعة التي تطرحها دراسة الأبعاد المتعددة للمادة المدروسة(٣).

وتداخل العلوم وتكاملها يعطي الدليل القوي على حاجة العلوم بعضها إلى بعض بالنظر إلى اشتراك الظواهر بصورة تجعل المعالجة الأحادية غير قادرة على الإحاطة بالظاهرة المدروسة. وظهرت في هذا السياق حقول بينية عديدة

(١) انظر، اللهيبي، فهد والحريص، ناصر. (٢٠١٥). التداخل الاختصاصي بين اللسانيات وعلم النفس، القاهرة، **مجلة كلية دار العلوم**، العدد ٧٨، مايو، ص ٧٣١- ٧٧٦.

(٢) محسب، محي الدين. (٢٠٠٨). **انفتاح النسق اللساني: دراسة في التداخل الاختصاصي**، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة، ص ١١.

(٣) انظر: محي الدين محسب، المرجع نفسه، وفهد بن مسعد اللهيبي وناصر فرحان الحريص، التداخل الاختصاصي بين اللسانيات وعلم النفس، القاهرة، **مجلة كلية دار العلوم**، العدد ٧٨، مايو ٢٠١٥، ص ٧٣١- ٧٧٦.

تصل اللسانيات بالحقول العلمية الأخرى؛ فازدهرت اللسانيات النفسية Psycholinguistics، واللسانيات الاجتماعية Sociolinguistics، واللسانيات الأحيائيةBiolinguistics، واللسانيات العصبية Neurolinguistics، واللسانيات السريرية Clinical linguistics، وعلوم أخرى كثيرة. ولعل من أحدث أمثلة هذا التكامل بين اللسانيات و الحقول العلمية الأخرى، حقل بيني نافع شق طريقه السريع والمتنامي منذ ثمانينيات القرن الماضي، هو حقل اللسانيات القضائية Forensic Linguistics . وقد ازدهر هذا الحقل البيني اليوم وأصبح له رواده وألفت فيه الكثير من الكتب والبحوث، وتبنته كثير من الجامعات العالمية، وأفردت له المقررات على مستوى البكالوريوس والدراسات العليا.

نشأة اللسانيات القضائية

حين ننظر في العدد القليل من المصادر والدراسات الغربية والعربية التي تحدثت عن هذا الفرع الجديد من اللسانيات، نلاحظ اختلافًا في التسمية بين من يستعمل عبارة (علم اللغة القضائي)[١] مقابل (اللسانيات القضائية)[٢]، ومن يستعمل (علم اللغة الجنائي)[٣] مقابل (اللسانيات الجنائية) و(علم اللغة القانوني) مقابل (اللسانيات القانونية). وتوضع العبارات السابقة كلها لتعريب التسمية الإنجليزية Forensic Linguistics. والواقع أن الاختلاف العربي حول الاصطلاح، من خلال التقابل الملحوظ بين علم اللغة واللسانيات ليس وليد اليوم، وإنما هو مرتبط باختلاف بين اللغويين العرب حول المقابل العربي لمصطلح Linguistics في الإنجليزية؛ حتى وصلت المصطلحات العربية لهذا العلم إلى ٢٢ مصطلحًا، هي: علم اللغة الحديث، علم اللغة العام، علم اللغة العام الحديث، اللغويات، علم اللغويات الحديث، اللغويات الجديدة، الألسنية، الألسنيات، اللسنيات، اللسانيات، علم اللسانية، علوم اللسان، علم اللسان البشري، فقه اللغة، علم فقه اللغة، علم اللغات، علم اللغويات التطبيقية، علم اللغويات العام، علوم اللغة، الدراسات اللغوية الحديثة، الدراسات اللغوية المعاصرة، ووجهات النظر اللغوية الحديثة[٤].

أما لفظ Forensic فيعرف بدوره العديد من المقابلات العربية. غير أننا سنحسم الأمر بشأنه باتباع المقابل العربي "قضائي"؛ لأن "كلمة Forensic تعني قضائي وهو ما يعني الاحتكام إلى القانون من خلال المحكمة القانونية. هذه الترجمة موجودة في القواميس الأجنبية مثل The American Heritage Dictionary وهي: pertaining to or

(١) اختار مترجم كتاب جون أولسون *Forensic Linguistics* محمد بن ناصر الحقباني عبارة "علم اللغة القضائي".

(٢) بالعربي، أحمد نور الدين. (٢٠١٧). "اللسانيات الجنائية في الوطن العربي" **مجلة الأثر**، عدد ٢٩ ديسمبر، ص ٤٣.

(٣) عمر، عبد المجيد. (٢٠٠٨). "علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته" **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، ع٤٥، فبراير، ص ص ٢٧٣-٣٠٠.

(٤) المسدي، عبد السلام. (١٩٨٤). **قاموس اللسانيات**، تونس الدار العربية للكتاب. وانظر: المزيني، حمزة قبلان، "المشكل وغير المشكل: قضية المصطلح العلمي" **مجلة علامات في النقد الأدبي**، المملكة العربية السعودية، ج٨، ١٩٩٣.

employed in legal proceedings or argumentation وترجمته: ما يتعلق أو يستخدم في المرافعات أو النزاعات القانونية" [١]. ويؤكد أبرز عمل مترجم إلى العربية في حقل اللسانيات القضائية وهو كتاب أولسون السالف الذكر على أن هذا العلم هو أحد تطبيقات علم اللسانيات، مركزًا على مجالات البحث التي يمكن أن يتداخل فيها اللساني والقضائي في سياق التفاعل بين اللغة والجريمة والقانون[٢].

وتطبيقات اللسانيات القضائية في الدول الناطقة بالإنجليزية تمتد لتشمل نشاطات متنوعة لهذا الحقل البيني الجديد؛ ليسهم بفاعلية كبيرة في تحقيق العدالة؛ وذلك انطلاقًا من أن اللغوي الخبير يمكنه لعب دور عظيم في كشف المتهمين الكاذبين أثناء مقابلات الشرطة لهم بتحليل أقوالهم وكتاباتهم، ولغة أجسادهم التي يوظفونها أثناء المقابلات وغير ذلك من العناصر التي يمكن لها أن تساعد المحققين في الوصول إلى الحقيقة. فاللغوي الماهر يستطيع بسهولة التعرف على النصوص اللغوية المرتبطة بالواقع والنصوص التي ليس لها واقع ترتبط به وإنما هي زيادة من صنع المؤلف وتخيلاته. إن اللغوي يلاحظ بسهولة عدم تمكن المتهم من النغمة المناسبة للأداء اللغوي ورفع صوته دون سبب وجيه ولجوءه إلى العبارات المبهمة والألفاظ واسعة الدلالة؛ لأن الكاذب يصعب عليه الحديث بدقة عن موضوع ما. ولغة الكذب غامضة بشكل عام [٣].

وإذا كان المحققون قد استفادوا من علماء النفس في تحليل المقابلات، فإنه، بعد ازدهار حقل اللسانيات القضائية سيتضح دور اللغويين. ويمثل تحليل الأخطاء اللغوية ميدانًا في هذا الاتجاه، فاللغوي المختص في لغة المتهم سواء كانت لغة مثقفين أو كانت لهجة محلية يستطيع أن يعرف أخطاء المتهم وانحرافه عن جادة الصدق؛ وقد ثبت أن المتكلم الكاذب يرتكب أخطاء لغوية أكثر من غيره؛ لأنه يبذل جهدًا ذهنيًّا في تأليف الجمل أكثر من الصادق. فيخطئ في جملة ما؛ لأن ذهنه مجهد بتأليف الجملة الكاذبة التي تليها. واللغوي خير من يلاحظ العبارات المبهمة والتي تتضمن كلمات عدم اليقين مثل: ربما، قد يكون، من المحتمل. وهو خير من يلاحظ أسلوب الإشارة إلى أشخاص دون ذكر أسمائهم، مثل: قال لي أحد أصدقائي، ورأيت أحد الجيران، وغيرها من العبارات التي تشير إلى أن المتكلم يبتعد كثيرًا عن قول الحقيقة[٤].

(١) أولسون، جون. (٢٠٠٨). **علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**، ص ن من مقدمة المترجم محمد بن ناصر الحقباني.

(٢) المرجع السابق، ص ١.

(3) Heydon Georgina (2019); *Researching Forsensic Linguistics*, New York, Routledge. Pp. 60-63.

(4)) Ibid.

إن مثل هذه التطبيقات البينية في حقل اللسانيات القضائية تثبت بوضوح أهمية اللسانيات وتداخلاتها مع الحقول الأخرى وتثبت خطأ العرب الذين أحجموا عن نشر النظريات اللسانية عقودًا من الزمان. ولعل هذه النشاطات النافعة تجد قبولًا في العالم العربي بعد عقودٍ من الإحجام والتوجس.

تحليلات لسانية غيرت أحكام القضاء

عرفت الولايات المتحدة الأميركية جملةً من الأحكام القضائية التي كان مآلها الإلغاء، أو إعادة إصدار أحكام جديدة، حتى ولو بعد فوات الأوان. فقد أعدم القضاء الأميركي المواطن تيموتي جون إيفانز Timothy John Evans بتهمة قتله لزوجته وطفله. وفي عام ١٩٦٨م نشر جان سفارتفيكJan Svartvik، أي بعد الحكم بخمس عشرة سنة، دراسته الشهيرة التي حلل فيها أقوال إيفانس مقارنًا بين إفادات إيفانس أمام مركز شرطة نوتنغ هيل Notting Hill بلندن وإفاداته أمام المحكمة معتمدًا على دراسة إحصائية وصفية. وقد أثبت سفارتيك في تحليل البيانات اللغوية القائمة على تحليل المتغيرات النصية وجود نمطين لغويين مختلفين في أقوال إيفانز التي تضمنتها شهادات قتل زوجته[(١)]. وتبين بسبب تلك الدراسة خطأ الحكم الصادر على إيفانز مما دفع المحكمة إلى العفو عنه رسميًا، ولكن بعد فوات الأوان. وفي تلك الدراسة نفسها أطلق جان سفارتيك لأول مرة مصطلح اللسانيات القضائية.

ودعمت حالة مماثلة حاجة القضاء والقانون إلى خبرات اللسانيين؛ ففي سنة ١٩٩٤م بدأ مالكوم كولتارد Malcom Coulthard في تحليل إفادات أخرى للشرطة، ومنها النص المنسوب لديريك بنتلي Derek Bentley الذي أعدم في الخمسينيات الميلادية من القرن الماضي. وكان تحقيق كولتارد في دراسته تلك ذا طابع لغوي عام أستعان فيه بتحليل الخطاب القضائي Forensic discourse وتحليلات لسانية حديثة منها نظرية الأفعال كلامية Speech act theory التي وضعها جون أوستين John Austin في نهاية الخمسينيات و طورها سيرل لاحقًا ونتائج أبحاث اللسانيات الاجتماعية خاصة ما يعرف بالسجل اللغوي Register وبعض معطيات اللسانيات النفسية[(٢)].

والواقع أن انتشار اللسانيات القضائية جاء نتيجةً طبيعيةً للحاجات المتزايدة لنتائج اللسانيات بشكل عام وخبرة علمائها في فهم طبيعة اللغة البشرية من حيث استخدام أصواتها وخطاباتها في مقامات محددة. وقد مَدَّ بعض المهتمين باللسانيات يد العون للقضاء في العديد من القضايا الاجتماعية التي شغلت الرأي العام الأميركي والبريطاني. ومن أبرز

(١) أولسون، جون. (٢٠٠٨). **علم اللغة القضائي**، ص٢، ص١٦. وانظر:عبد المجيد عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، ع٤٥، فبراير ٢٠٠٨، ص ص ٢٧٣-٣٠٠.

(٢) انظر: المرجع السابق. ص ١٦.

هذه القضايا إضافة إلى الأمثلة السابقة نذكر ما عرف حديثا في بريطانيا بقضية جريمة مغتصب يورك شاير Yorkshire Ripper التي جرت أحداثها في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي وتابعها الرأي العام البريطاني والعالمي بكثير من الاهتمام. وقد أسهم اللسانيون في التحقيق من خلال فحص نصوص بعض الرسائل المصاحبة لقتل الطفلة جون بين رامسي John Bein Ramsy (٦سنوات) وهي الحادثة المشهورة بحالة "سمبسون". وكذلك تدخل اللسانيون في تحديد هوية المتهم نولان في تفجيرات أوكلاهوما(١).

وقد ساعدت نتائج التحليلات اللسانية التي قدمها الخبراء عند التحقيق في تلك الوقائع ومثيلاتها على تمهيد الطريق أمام اللسانيات القضائية لتصبح علمًا نافعًا للأوساط القانونية والاجتماعية، ثم تطور الحقل إلى أن أصبح علمًا مستقلاً له أصوله ومناهجه ونظرياته وتناولته المنابر الإعلامية وكثرت مواقعه على الشبكة العنكبوتية وانتشرت جمعياته العلمية التي تعمل على نشر مبادئه في أميركا وبريطانيا وأستراليا، ... وغيرها. فهناك الجمعية العالمية للسانيات القضائية (The International Association of Forensic Linguists) ومقرها الدائم بالولايات المتحدة، وجمعية علم الأصوات القضائي الدولية International Association of Forensic Phoneticians ومقرها بريطانيا. وشهدت أميركا والعديد من الدول الأوروبية انعقاد مؤتمرات ومحاضرات وندوات تدريبية برعاية رسمية لتبادل الخبرات ووجهات النظر العلمية التي تبين علاقة اللغة بالجريمة(٢). كما وشهدت أمريكا وأوروبا في العقدين الأخيرين إنشاء أقسام علمية متخصصة في اللسانيات القضائية في الجامعات لاسيما في أمريكا وكندا وبريطانيا وأستراليا حيث ازدهر هذا الاختصاص اللساني الجديد الذي أصبح الجميع ينظر إليه على أنه وسيلة معرفية ومنهجية دقيقة لمساعدة تحديد هوية المجرمين ونشر العدل.

١- مجالات اللسانيات القضائية

يمكن تلخيص مجالات اللسانيات القضائية كما ذكرها تيرسما Tiersma فيما يأتي(٣):

- التعرف على المؤلف Author Identification حين يتعلق الأمر بتحديد كاتب نص معين ومقارنته بعينات أخرى من الكتابات المعروفة له.

(١) انظر:

Peter Tiersma, *The field of forensic linguistics, www. Language.Law.org* website Prof Peter. Tiersma.

وعبد المجيد عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، ع٤٥، فبراير ٢٠٠٨، ص ٢٧٤.

(2) Peter Tiersma, *The field of forensic linguistics, www. Language.Law.org* website Prof Peter. Tiersma.

(٣) انظر: عمر، عبدالمجيد. (٢٠٠٨). علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، ع٤٥، فبراير، ص ص ٢٧٣-٣٠٠.

- تحليل الخطاب أو تحليل بنية قول منطوق غالبًا ما يكون مسجلاً للمساعدة على تحديد الأسئلة التي تلقي الضوء على الاشتراك في جريمة معينة.
- المهارة اللغوية Linguistic Proficiency لمعرفة إلى أي حد يستطيع التأثير في الشرطة.
- علم اللهجات Dialectology لفهم سمات لهجة المتهم ومقارنتها باللهجة الموجودة على شريط مسجل يمكنه أن يكون دليل إثبات على إدانة المتهم.
- تحليل الجذور اللغوية Linguistic Origin Analysis وهي الإجراءات التي تهدف إلى تحديد اللغة الأم للمتهم أو الشخص الذي يطلب اللجوء السياسي وسائر الوثائق الرسمية من جواز سفر وغيره.
- تحليل الصدقية لغويًا Linguistic Veracity Analysis وهو مختلف المناهج المأخوذة من اللسانيات لتحديد ما إذا كان المؤلف أو المتكلم صادقًا فيما يقوله.

ولإثبات هوية المشتبه فيهم تلجأ اللسانيات القضائية إلى عدة طرق أهمهما السماع الطبيعي لصوت المشتبه بهم واحدًا واحدًا بحيث يكون السامع العادي قادرًا على معرفة صوت من تحدث إليه ومقارنتها برسائلهم الإلكترونية[١].

وهناك طريقة أخرى، هي استخدام التقنيات ووسائل التحليل الآلية التي باتت متاحةً اليوم ولاسيما ما يعرف بـ"البصمة الصوتية" التي تدل على هوية المتهم[٢]. وفي السنوات الأخيرة قدم علم الأصوات نظريات توضح الخصائص المادية للأصوات لاسيما من خلال الاستعانة بالوسائل التقنية المتطورة في هذا الباب، والقادرة على إثبات هوية صاحب الأصوات المسجلة ومدى مطابقتها مع صوته الفعلي بطريقة آلية. وتملك الدوائر الأمنية في كثير من دول العالم المعاصر تسجيلات صوتية هائلة تمثل إجراءات وقائية تسخرها الدول الحديثة لكل من له علاقة معينة بقضايا جنائية. وأصبح بالإمكان تسجيل الأصوات وتحويلها إلى أشكال بيانية بواسطة جهاز Spectrograph لتمثل معلومات يمكن مقارنتها مع غيرها والوصول إلى أحكام قاطعة بشأن نسبتها إلى متحدث معين. وفي هذا الباب تلجأ اللسانيات القضائية إلى ما يعرف بمفهوم "البصمة الصوتية"؛ فأصوات الأفراد لا تتطابق. ولهذا يمكن القول بأن مجال إثبات هوية المتهم يعود إلى النتائج الإيجابية التي وصل إليها علم الأصوات لاسيما علم الأصوات التجريبي الذي يستعين

(1) Grant, T. 2010. 'Text messaging forensics: txt 4n6: idiolect free authorship analysis?', in M. Coulthard & A. Johnson (eds), *The Routledge Handbook of Forensic Linguistics*, pp. 508-522. Abingdon: Routledge.

(2) Coulthard Malcom Alison Johnson and David Wright (2017), *Introduction to Forensic linguistics, Language in Evidence*, New York, Routledge. P. 129.

بالتقنيات المتطورة. وانتهى التكامل بين مجال التحقيق القضائي وعلم الأصوات إلى بروز علم الأصوات القضائي Forensic Phonetics [(١)]. الذي يعد معينًا على التعرف على هوية المتهم وإثباتها صوتيًا سواءً بالسماع المباشر أو بواسطة الآلات والوسائل التقنية.

ويمكن لعلم اللهجات أن يكون وسيلةً ناجعة في حل كثير من القضايا الجنائية المرتبطة بتحديد هوية الجناة أو المشتبه فيهم بالاستناد إلى المعرفة الدقيقة بالخصائص اللهجية، سواء تعلق الأمر بنطق بعض الأصوات، أو أداء العبارات أو المفردات الخاصة بها. ومن الأمثلة الدالة على إسهام علم اللهجات في إنجاح إثبات الهوية ما فعله اللغوي روبرت رودمان Robert Rodman (١٩٤٠- ٢٠١٧) فقد استطاع أن يبرئ شخصًا حكم عليه بالسجن لمدة اثنتي عشرة سنة لاتهامه بتجارة المخدرات، بناء على دليل لغوي واحد اعتمدته المحكمة تمثل في شريط مسجل بلغة إنجليزية بها لكنة هايتية. وقد استطاع القاضي أن يقنع أطراف المحاكمة من محققين وشهود ومحامين بأن المتحدث على الشريط هو الشخص الماثل أمام المحكمة على الرغم من اختلاف لهجته عن اللهجة المتحدث بها على الشريط. وزعم القاضي أن المتكلم يمكنه أن يختبئ وراء لغة حديثه، فيتكلم بما يشاء من اللهجات ومتى يشاء لتضليل العدالة بإخفاء هويته الحقيقية. غير أن تحليل رودمان اللغوي للهجة المسجلة على الشريط كشف أن الأمر يتعلق باللغة الإنجليزية بلكنة الأمريكان السود وهم من المتحدثين الأصليين بالإنجليزية، بينما المتهم الذي يتكلم الإنجليزية بلكنة هايتية، يتحدث بها بوصفها لغة أجنبية؛ فيتعذر عليه التحدث بها على طريقة الناطقين الأصليين بالإنجليزية في أمريكا مهما بلغت درجة إتقانه لها ومهاراته الفردية أو تصنعه في استعمالها، لاسيما وأن هذا الهايتي ثبت أنه تعلم الإنجليزية بعد مرحلة البلوغ حين هاجر إلى الولايات المتحدة؛ فيستحيل عليه أن يتكلم الإنجليزية كأهلها الناطقين بها أصلا، لأن ذلك يخالف مبادئ نظرية الاكتساب اللغوي كما هي متداولة اليوم. واستنتج اللساني أن المتحدث على الشريط شخص آخر غير الشخص الماثل أمام المحكمة. وكانت نتيجة هذا التدخل اللساني الحاسم أن برأته المحكمة من التهمة التي نسبها إليه القاضي بسبب جهله ببعض أساسيات اكتساب اللغة الأم واللغة الثانية[(٢)].

ومن الحقول اللسانية النافعة جدًا في اللسانيات القضائية تحليل الخطاب بما يتضمنه من خلفيات تقوم على القصد وإبلاغ مضمون معين بوسائل لغوية محددة قد يكون هدفها مباشرًا أو غير مباشر، بحيث يتم التعامل مع

(1) Ibid.

وانظر:عبد المجيد عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، **المجلة العربية للدراسات الأمنية**، ع٤٥، فبراير ٢٠٠٨، ص ص ٢٨٤-٢٨٥.

(٢) انظر: المرجع السابق، ص ٢٨٩.

العناصر اللغوية المستخدمة في البيانات اللغوية المصاحبة لمجريات الأحداث بحثًا عن المعاني الخفية والمقاصد غير المصرح بها مباشرة وإنما تعرف بعناصر أخرى نطق بها المتهم بطريقة عفوية. ويكشف تحليل الخطابات المنطوقة والمكتوبة عن مستوى مساهمة ودور كل متحدث في الوقائع الجنائية أو المسائل المتعلقة بها أو الدافعة إليها أو المترتبة عنها أو ما يعرف بدوافع الجريمة. ويشير تيرسما Tiersma إلى أن تحليل الخطاب يمتلك حصيلة جيدة تتعلق بالخصائص التركيبية والأسلوبية لخطاب جرائم الاغتصاب وجرائم الشرف والتحرش الجنسي، حيث يميل المتهمون في الغالب الأعم إلى استعمال صيغ المبني للمجهول(١).

اللسانيات القضائية في العالم العربي

اللسانيات القضائية ليست إلا فرعًا تطبيقيًّا بيْنيًّا للسانيات سواء من حيث موضوعها أو مجالات البحث فيها، أو علاقاتها باللسانيات العامة. والملاحظ أن الثقافة العربية لم تعط هذا الفرع حقه من الاهتمام؛ وهو أمر مرتبط بإهمال اللسانيات العامة. فالمؤلفات المكتوبة باللغة العربية للتعريف باللسانيات واتجاهاتها وتلك التي تهدف إلى تقديم تطبيقات جزئية على اللغة العربية في مستوياتها الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والدلالية، لا تكفي لتعريف جمهور القراء العرب بعلم اللسانيات. بل إن الثقافة العربية برمتها لا تسعى حتى الآن إلى استثمار حقل اللسانيات في جانبها التطبيقي المرتبط بحياة الفرد والمجتمع في مختلف المجالات، بالرغم مما تقدمه اللسانيات في الغرب من نتائج مذهلة على أكثر من مستوى في تحليل البنيات اللغوية وعلاقتها بالظواهر الاجتماعية والنفسية التي تعد اللسانيات القضائية من أحدث ثمارها وهي ذات نفع عام، وترتبط بمختلف شرائح المجتمع. ويظن بعض اللغويين العرب أن حقل اللسانيات ليس نافعاً للغة العربية وأن الأمة العربية يجب أن تنشغل بما هو أهم من اللسانيات وهو التراث اللغوي العربي، وحين بدأ حقل اللسانيات يزدهر لم يتقبله العرب إلا بقدر ما، وكان شغلهم الشاغل في بداية الأمر محاولة الربط بين الدراسات اللسانية الحديثة والتراث اللغوي العربي جاعلين قصب السبق للتراث محاولين بصورة جادة أن يعيدوا جذور هذا العلم الحديث إلى التراث اللغوي العربي؛ لكن تطور علم اللسانيات وتطبيقاته النافعة أجبرتهم أخيرًا إلى استقبال كثير من مبادئ هذا العلم معترفين أخيراً بأنه يهدف إلى خدمة اللغات البشرية جميعها، ومنها اللغة العربية. ولا يعني هذا التقليل من قيمة التراث اللغوي، لكن المبالغة في أمره تعد انغلاقًا على الذات وتشبثًا أعمى يحول بيننا وبين تطور النشاطات العلمية في عالم اليوم؛ فقد كثرت المستجدات اللغوية المرتبطة بتطور المجتمعات المعاصرة بصورة تجعل من الصعب علينا عدّ التراث اللغوي علاجًا ناجعًا لقضايا علمية بينية.

(1) Tiersma Peter 2003, *The field of forensic linguistics,* www. Language.Law.org website Prof Peter. Tiersma.

إن الفهم الخاطئ لمقاصد اللسانيات حدث مثله في الغرب عند بداية نشأة العلم ولكن بدرجة أقل بين عامة الناس، وليس بين المختصين في اللغة، كما نجده في الثقافة العربية. ومن التصورات الخاطئة في هذا الباب اعتبار اللسانيات معرفة بأكبر قدر من اللغات الطبيعية ولاسيما اللغات العالمية الكبرى، وأن مجالها لا يتجاوز مدارج الجامعات وقاعات البحث النظري، وأن البحث في اللغات من منظور اللسانيات يسعى إلى وضع معايير لمراقبة استعمال اللغات بصرامة لا تختلف كثيرًا عن الأنحاء التقليدية عند اليونان والرومان والهنود والعرب وغيرهم.

ويمكن القول بأن اللسانيات رصدت بشكل علمي غير مسبوق مختلف الظواهر اللغوية المرتبطة بالفرد والمجتمع. والعالم اليوم يجني ثمار علم اللسانيات الذي نجح في خدمة اللغات البشرية دون زعم الإحاطة بكل شيء عنها بل هدفه تقديم حلول نظرية وأخرى تطبيقية لكثير من المسائل المتعلقة باللغة واستعمالاتها. ومن أحدث تطبيقات اللسانيات هذا الحقل البيني الوليد المسمى اللسانيات القضائية والذي باتت كبريات المؤسسات الأمنية والقضائية والقانونية تتبناه لحل نزاعات قانونية وجنائية قد تستعصي على القضاء بما يثبت أن البحث اللساني ليس نظريًا فقط [(١)]، كما هو الشأن في كثير من بحوثنا اللغوية العربية البعيدة عن واقعنا اليومي. فالعلم لا يكون نافعًا إلا إذا جنى الإنسان ثماره واستفاد من نتائجه التطبيقية في حياته العادية وفي علاقته بالآخرين، وقد أثبتت التجارب أن اللسانيات القضائية ثمرة من ثمار تطور اللسانيات العامة.

وإذا استطاعت الثقافة العربية المعاصرة أن تطور نفسها وتفتح أبوابها للاستثمار المعرفي في حقل اللسانيات؛ فلا شك أن البحث اللغوي سيصبح أكثر نفعًا للأفراد والجماعات، ولا يكون ذلك إلا بالنأي عن النظرة المحلية في التعامل مع اللسانيات وتطبيقاتها التي لا تعرف حدودًا والتنبه إلى أنها ليست علمًا خاصًا بدراسة اللغات الغربية ينبغي الاحتراز منه عند دراسة اللغة العربية؛ بل هو علم عالمي لا يخص لغة بشرية دون أخرى في جوانبه النظرية والتطبيقية. ومن ذلك ما نراه اليوم من نتائج البحوث اللسانيات القضائية التي أثبتت جدواها وحسن إسهاماتها في كثيرٍ من الدول المتقدمة.

مستقبل اللسانيات القضائية في المملكة العربية السعودية

بعد أن نعي جيدًا تفاصيل حال اللسانيات في العالم العربي والتقليل من شأنها عند بعض اللغويين العرب، وعدم توظيفها لخدمة اللغة العربية؛ نستطيع أن نعي بسهولة الصعوبات التي يمكن أن تعترض قيام لسانيات قضائية في

(1) Olsson John (2009), *Word crime, Solving crime through Forensic linguistics,* London, New York, Bloomsbury Publishing.

بلدان الوطن العربي. ولا شك أن المهتم باللسانيات القضائية سيصدم بالواقع العربي الراهن في علاقته باللسانيات القضائية كما يتضح في دراسة (بلعربي ٢٠١٧م) التي كشفت أن مائة من رجالات القضاء والقانون (محامون وقضاة) ردوا على سؤال استبيان وزع عليهم جاء فيه: هل مر بك علم يسمى اللسانيات القضائية، علم اللغة القضائي، اللسانيات القانونية علم اللغة القانوني؟ نعم أو لا. وقد خلصت تلك الدراسة إلى نتيجة كانت صادمة؛ فقد أجاب بنعم على السؤال ١٠ فقط بينهم سبعة محامين، وثلاثة قضاة (اثنان من السعودية وواحد من المغرب). أما المحامون فموزعون على البلدان العربية (ثلاثة منهم من المغرب واثنان من الجزائر وواحد من السعودية وواحد من مصر). وهذا يعني أن ٩٠ بالمائة لم يسمعوا مطلقًا أيًا من العناوين التي اقترحت عليهم؛ مما يدل على أن اللسانيات القضائية بحدودها وأسمائها ومجالاتها ما تزال مجهولة في الأوساط والدوائر القانونية العربية[١]. وانطلاقًا من هذا الواقع العربي في علاقته باللسانيات القضائية، وفي هذا السياق قدم هذا البحث استبيانًا مماثلاً ينحصر في الحقل الأكاديمي بالنظر إلى انتشار أقسام الدراسات الإسلامية، والفقه، والقانون، والأنظمة في المملكة العربية السعودية وكلها تضم أساتذة معنيين بالفقه والقانون ضمن من عرفوا اللسانيات القضائية ولو بنسبة ضئيلة. واعتمد الاستبيان على آراء أول مائة مختص وصلت مشاركاتهم في الاستبيان بعد مراسلتهم بواسطة برنامج (واتساب) وبعضهم شارك مباشرة من خلال النماذج الورقية[٢]. وقد كشف الاستبيان مستوى وعي هؤلاء المختصين بخمس نقاط تتصل باللسانيات القضائية، كما يوضح الجدول الآتي:

(١) بالعربي، أحمد نور الدين. (٢٠١٧). "اللسانيات الجنائية في الوطن العربي" **مجلة الأثر**، ع ٢٩ ديسمبر، ص ٤٥.

(٢) يسرني أن أشكر الأستاذ منصور الرحيلي (طالب دكتوراه) على ما قام به من جهد في إعداد النماذج الإلكترونية للاستبيان وتوزيعها عبر برنامج)واتس أب)، كما يسرني أن أشكر الأستاذ شجاع الشريف (طالب الماجستير) على مراجعته اللغوية القيمة.

العبارة	أو افق بشدة	أو افق	محايد	أرفض	أرفض بشده
١- العلاقة وثيقة بين الدراسات القانونية والدراسات اللغوية.	٥٣	٤٢	١	٣	١
٢- لا تخفى عليّ أهمية حقل اللسانيات ومجالاته المتنوعة.	٢	١٢	٢١	٦١	٤
٣- اللسانيات من الحقول العلمية المعاصرة التي يمكنها خدمة القانون.	١٤	٢٥	٢٢	٣٧	٢
٤- لا تخفى عليّ أهمية حقل اللسانيات (القضائية، القانونية، الجنائية) ومجالاته.	٢٤	٢٨	٢٥	٢١	٢
٥- يجب تدريس اللسانيات القضائية بعد أن ثبتت فوائده في البلدان المتقدمة.	٦٢	٢٣	٣	٧	٥

وتبين لغة الأرقام في هذا الجدول أن عددًا كبيرًا من الأكاديميين المعنيين بالقانون يدركون أهمية العلاقة بين الدراسات القانونية والدراسات اللغوية وفي المقابل يدرك عدد قليل جدًا أهمية حقل اللسانيات ومجالاته المتنوعة. وهناك عدد لا بأس به يدرك أن اللسانيات من الحقول العلمية المعاصرة التي يمكنها خدمة القانون. أما عدد الأكاديميين المعنيين بالقانون في الجامعات السعودية الذين لا تخفى عليهم أهمية حقل اللسانيات (القضائية، القانونية، الجنائية) ومجالاته، فيمثل نسبةً معتبرةً تتجاوز الخمسين في المائة؛ فإذا تأكد المعنيون بالقانون من أن اللسانيات القضائية ثبتت فوائدها في البلدان المتقدمة فإن النسبة العظمى من المعنيين بالقانون المشاركين في الاستبيان ترى أنه يجب تدريسها في الجامعات.

ومن اللافت للانتباه أن عدد الذين يؤمنون بأن اللسانيات يمكن أن تخدم القانون أكبر من عدد الذين يدركون أهمية الحقل العلمي الأوسع (اللسانيات)، وعدد أولئك الذين لا تخفى عليهم أهمية حقل اللسانيات (القضائية، القانونية، الجنائية) ومجالاته أكبر من الفئتين السابقتين. ولعل سبب ذلك كله أن حقل علم اللسانيات لا يهم

الأكاديميين المعنيين بالقانون؛ فإذا اتصلت اللسانيات بميدان اهتمامهم، وهو القانون، أصبحوا أكثر إدراكًا لها.

ويبقى على عاتق اللسانيين العرب العمل على تقديم اللسانيات إلى عموم القراء والمتعلمين -لاسيما في الجامعات- منوهين بالنجاح الكبير الذي حققته في علاقاتها مع الحقول العلمية الأخرى، ومنها اللسانيات القضائية، التي تعد من أحدث ثمار هذا التكامل. وقد اتضح أن المهتمين بالحقول المعرفية خارج الدرس اللغوي هم أكثر تقبلاً للسانيات الحديثة؛ لأنهم لا يرون فيها منافسًا لحقلهم بل رافدًا له؛ فلا يكنون لها أيّ عداء. وقد يقف معارض للسانيات من اللغويين العرب أنفسهم؛ ليمثل حاجزًا أمام تطور الحقل والسير به نحو آفاق أرحب لخدمة اللغة العربية بسبب التمسك بمبادئ قديمة لا يمكنها أن تجدد نفسها.

خاتمة

اتضح من خلال هذه الدراسة، ومن خلال نشاطات اللسانيات القضائية، أن اللسانيات ليست علما تنظيريًا فقط، كما يظن ذلك كثير من المهتمين بها في العالم العربي، بل إن اللسانيات تتضمن اليوم حقولاً تطبيقية نافعة للمجتمع. لاسيما حين تتداخل مع حقول علمية أخرى ذات طبيعة اجتماعية كما هي حال اللسانيات القضائية التي جسدت في الغرب تعاونًا قويًا ومثمرًا بين اللسانيات والقانون. ولا تخفى آثار هذا التعاون الإيجابية على المجتمع بمكوناته المختلفة وفي شؤونه المتنوعة بما يحقق العدالة للجميع. ويظهر من خلال اتجاهات اللسانيات في العالم العربي أن الباحثين لا يسعون جادين إلى التعامل مع الجوانب التطبيقية التي تعد من ثمار اللسانيات اليانعة؛ لأنها أثبتت قدرتها على تقديم حلول علمية ملائمة للعديد من المشكلات اللغوية في ضوء العولمة وما تحتاجه اللغات من وسائل دعم تنموية لمواجهة عالم التواصل. إن العلاقة بين اللغة والقانون والإجراءات القضائية تعد بفتح باب التعاون والتفاعل على آفاق أوسع. ويدرك المختصون في الشريعة والقانون في المملكة العربية السعودية طبيعة هذه العلاقة، لكن لابد من تطويرها من منظور علمي حديث يتمثل في تطبيقات اللسانيات القضائية.

المراجع العربية

أولسون، جون. (٢٠٠٨). **علم اللغة القضائي: مقدمة في اللغة والجريمة والقانون**، ترجمة محمد بن ناصر الحقباني، الرياض، جامعة الملك سعود،.

بالتريدج، برايان. (٢٠١٨). **تحليل الخطاب**. ترجمة عبد الرحمن الفهد. دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض.

بالعربي، أحمد نور الدين. (٢٠١٧). اللسانيات الجنائية في الوطن العربي، **مجلة الأثر**، عدد ٢٩ ديسمبر.

جيبونز، جون. (٢٠١٦). **اللغة والقانون: المرجع في اللغويات التطبيقية**. ترجمة ماجد الحمد وحسين العبيدات. دار جامعة الملك سعود للنشر. الرياض.

عبد اللاه، عنتر. (٢٠٠٩). **طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي: قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص**. المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي. جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. مجلد ١، ع ٩، ص ص ١٣١٠. ١٣٢٢.

عمر، عبد المجيد. (٢٠٠٨). **علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته**، المجلة العربية للدراسات الأمنية، ع٤٥، فبراير، ص ص ٢٧٣-٣٠٠.

العصيمي، صالح. (٢٠٢٠) **اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها**. سلسلة دراسات ١٨. مركز الملك عبدالله بن عبدالعزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، الرياض،.

اللهيبي، فهد بن مسعد وناصر فرحان الحريص (٢٠١٥). التداخل الاختصاصي بين اللسانيات وعلم النفس، القاهرة، **مجلة كلية دار العلوم**، العدد ٧٨، مايو، ص ٧٣١- ٧٧٦.

محسب، محي الدين. (٢٠٠٨). **انفتاح النسق اللساني: دراسة في التداخل الاختصاصي**، بيروت، دار الكتاب الجديد المتحدة.

المسدي، عبد السلام. (١٩٨٤). **قاموس اللسانيات**، تونس الدار العربية للكتاب.

المزيني، حمزة قبلان. (١٩٩٣). "المشكل وغير المشكل: قضية المصطلح العلمي"، **مجلة علامات في النقد الأدبي**، المملكة العربية السعودية، ج٨.

المراجع الأجنبية

Butter, R. (2009). The forensic linguist's professional credentials. *International Journal of Speech, Language and the Law.* vol. 16.2: 237-252.

Coulthard Malcom Alison Johnson and David Wright (2017)*, Introduction to Forensic linguistics, Language in Evidence*, New York, Routledge.

Fasold, Ralph and Jeffrey Connor-Linton (eds) 2006. *An Introduction to Language and Linguistics*. Cambridge: University Press.

Ghasemi, M. *et al.* (2014) *Procedia. Social and Behavioral Sciences* 158 (2014) 222 - 225.

Grant, T. 2010. 'Text messaging forensics: txt 4n6: idiolect free authorship analysis?', in M. Coulthard & A. Johnson (eds), *The Routledge Handbook of Forensic Linguistics*, pp. 508-522. Abingdon: Routledge.

Groot, G. R. (2003). *Language and law*. Netherland: Maastricht University Press.

Heydon Georgina (2019); *Researching Forsensic Linguistics,* New York, Routledge.

Hornsby David (2014), *Linguistics. A complete introduction,* London, John Murray Learning. Hachette UK Compagny.

Hunyadi, L. (2003). Forensic Linguistics: It's Contribution to Humanities Computing. *Literary and Linguistic Computing, 18*(1), 49–62. doi:10.1093/llc/18.1.49.

Leonard, R. *et. al* (2017) "Forensic Linguistics: Applying the Science of Linguistics to Issues of the Law," *Hofstra Law Review*: Vol. 45 : Issue. 3: 881-897.

Olsson John (2009), *Word crime, Solving crime through Forensic linguistics,* London, New York, Bloomsbury Publishing.

Prince, E. (1981). Language and the law: a case for linguistic pragmatics. *Working papers in sociolinguistics, Austin: Southwest Educational Development Laboratory*. pp.60-112.

Ramezani, F. *et al.* (2016) *Pertanika Journal of Social Sciences & Huminites*. 24 (1): 375 - 384.

Shuy, R. (1997). Ten unanswered questions about Miranda. *International Journal of Speech Language and the Law, 4*(2), 175-196.

Svartvick, J. (1968). *The Evans Statements: a case for forensic linguistics*. Gothenburg: University of Gothenburg Press.

Tiersma P. M., & Solan, L. (2002). The Linguist on the Witness Stand: Forensic Linguistics in American Courts. *Language, 78* (2) 221–239. doi:10.1353/ lan.2002.0135.

Tiersma Peter 2003*, The field of forensic linguistics,* www. Language.Law.org website Prof Peter. Tiersma.